

الأصول في النحو

وتقول : أيقول : إنَّ عمراً منطلق إذا أردت معنى : أظن كأنك قلت : أظن أن عمراً منطلق فإن أردت الحكاية قلت : أظن : إنَّ وتقول : ظننت زيدا أنه منطلق لأن المعنى : ظننت زيدا هو منطلق ولا يجوز فيه الفتح لأنه يصير معناه : ظننت زيدا الإنطلاق ولو قلت : ظننت أمرك أنك منطلق جاز كأنك قلت : ظننت أمرك الإنطلاق والأخفش يقول : إذا حسن في موضع (إن) وما عملت فيه (ذاك) فافتحها نحو قولك : بلغني أنه ظريف لأنك تقول : بلغني ذاك قال : وما لم يحسن فيه (ذاك) فاكسرهما قال : وتقول : أما أنه منطلق لأنه لا يحسن ها هنا أما ذاك ثم أجازته بعد على معنى : حقا أنه منطلق وقال : لأن أما في المعنى : (حقا) لأنها تأكيد فكأنه ذكر حقا فجعلها طرفا قال : وقد قال ناس : حقا إنك ذاهب على قولهم : إنك منطلق حقا فنصب (حقا) على المصدر كأنه قال : أحرق ذاك حقا قال : وهذا قبيح وهو من كلام العرب .

ذكر ما يكون المنصوب فيه في اللفظ غير المرفوع والمنصوب بعض المرفوع وهو المستثنى . المستثنى يشبه المفعول إذا أتى به بعد استغناء الفعل بالفاعل وبعد تمام الكلام . تقول : جاءني القوم إلا زيدا فجاءني القوم : كلام تام وهو فعل وفاعل فلو جاز أن تذكر (زيدا) بعد هذا الكلام بغير حرف الإستثناء ما كان إلا نصبا .

لكن لا معنى لذلك إلا بتوسط شيء آخر فلما توسطت (إلا) حدث معنى الإستثناء ووصل الفعل إلى ما بعد إلا فالمستثنى بعض المستثنى منهم ألا ترى أن زيدا من القوم فهو بعضهم فتقول على ذلك : ضربت القوم إلا زيدا ومررت بالقوم إلا زيدا فكأنك قلت في جميع ذلك : أستثنى زيدا فكل ما أستثنيه (بإلا) بعد كلام موجب فهو منصوب وألا تخرج الثاني مما دخل فيه الأول فهي تشبه حرف النفي فإذا قلت : قام القوم إلا زيدا فالمعنى : قام القوم لا زيد إلا أن الفرق بين الإستثناء والعطف أن الإستثناء لا يكون إلا بعضا من كل والمعطوف يكون غير